الأمم المتحدة

TD/B/C.II/10

Distr.: General
21 May 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

الصفحة

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة ٣
ألف- الإعراب عن التقدير ٣
باء - اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها ٣
ثانياً - الاستنتاجات المتفق عليها ٣
ألف- الاستنتاجات المتفق عليها ٣
باء - الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء ٥
ثالثاً - موجز أعده الرئيس ٨
ألف- افتتاح الدورة ٨
باء - الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية ١٢
جيم- استعراض سياسة الاستثمار في بيلاروس ١٤
دال - استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور ١٦
هاء - جائزة برنامج "إمبريتيك" لسيدات الأعمال ١٨

(A) GE.10-50885 070610 090610

الرجاء إعادة الاستعمال

واو - دور الدول: الكفاءة في الاستثمار العام من أجل التنمية - تقاسم أفضل الممارسات .. ١٩
زاي- تقارير اجتماعات الخبراء ٢١
رابعاً - المسائل التنظيمية ٢٨
ألف- افتتاح الدورة ٢٨
باء - انتخاب أعضاء المكتب ٢٨
جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٨
دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية ٢٩
مرفق
الحضور ٣٠

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف – الإعراب عن التقدير

١- أعربت سلطات الجمهورية الدومينيكية وهايتي عن تقديرها للمساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في إطار البرنامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز تكوين رأس المال وبناء القدرات في البلدين. ودعت الحكومتان مجتمع المانحين إلى تقديم الدعم المالي لذلك البرنامج، وبخاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار وشراء المعدات، وإعادة بناء وكالة تشجيع الاستثمار في هايتي[(١)].

باء – اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها

٢- اعتمدت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها كما يرد أدناه في الفصل الثاني.

ثانياً – الاستنتاجات المُتفق عليها

ألف – الاستنتاجات المتفق عليها[(٢)]

إن اللجنة،

١- *ترحب بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية*، الذي يقدم تحليلاً مفصلاً بشأن مجموعة من القضايا، ومنها قضية الاستثمار في مجال الزراعة في البلدان النامية.

٢- *تلاحظ* أن زيادة الكفاءة الإدارية عنصر هام لتيسير الأعمال التجارية، ولبناء الهياكل الأساسية الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك عن طريق الاستثمار العام والخاص.

٣- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته المتعلقة ببناء القدرات من أجل دعم البلدان النامية في إنشاء بوابات إلكترونية خاصة بالمعلومات.

٤- *تقر* بأهمية الكفاءة الإدارية في تيسير الأعمال التجارية، ولا سيما أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشدد على ضرورة توافر الشفافية التي تساهم في مكافحة

(١) أحاطت اللجنة علماً بالتقدير الذي أعربت عنه سلطات الجمهورية الدومينيكية وهايتي.

(٢) كما اعتُمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

الفساد. وتشير إلى أن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال بناء القدرات التقنية والإدارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) يؤدي دوراً هاماً في إكساب المهارات في مجال تنظيم المشاريع، وهي مهارات تمكِّن بعضَ المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وترحب بتوسيع نطاق برنامج إمبريتيك ليشمل بلداناً نامية أخرى، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وتعرب عن تقديرها لما يبذله الأونكتاد من جهود دعماً لإشاعة روح المبادرة بتنظيم المشاريع.

٥- *تعرب عن القلق* إزاء أثر الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية على التنمية المستدامة، وحيال التقدم المتفاوت نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتشدد على أهمية الاستثمار في الزراعة ضماناً لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتؤكد على ضرورة العمل من أجل تهيئة بيئة مواتية ويمكن التنبؤ بها تفضي إلى الاستثمار المباشر في مجال الزراعة.

٦- *تقر* بأن الاستثمار في مجال الزراعة يمكن أن يساهم في بناء القدرات وإحراز تقدم نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

٧- *تطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى، عملها بشأن المبادئ المتعلقة بالاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك متابعةً لمداولات مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين، وتمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤، وتؤكد على ضرورة انتهاج عملية تتسم بالشفافية والشمول لوضع ودراسة هذه المبادئ التي من شأنها أن تتيح مساهمة غزيرة من الحكومات ومن جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية.

٨- *تشدد* على أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية في مجال الزراعة وتنويع الاقتصاد بالنسبة إلى البلدان النامية، وتطلب في هذا الصدد إلى الأونكتاد أن يقوم، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، بزيادة مساعدته إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في مجالات كالاستثمار والتكنولوجيا.

٩- *تناشد* أمانة الأونكتاد أن تسعى بنشاط إلى مواصلة تنفيذ الولاية التي عُهد بها إلى الأونكتاد بموجب اتفاق أكرا في ما يتعلق بالقضايا المتصلة بالاستثمار، بغية مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، على بناء قدراتها الإنتاجية في مجال الزراعة وتحقيق نمو وتنمية مطردين بما يمكنها، في جملة أمور، من إحراز مزيد من التقدم على درب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

باء – الاستنتاجات المتفق عليها بشأن نتائج اجتماعات الخبراء[٣]

إن اللجنة،

١٠- *تحيط علماً* بتقارير كل من اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.II/MEM.1/7)؛ واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، عن أعمال دورته الثانية (TD/B/C.II/MEM.2/6)؛ واجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية عن دورته الثانية (TD/B/C.II/MEM.3/6)؛ واجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (TD/B/C.I/EM.3/3)؛ واجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية (TD/B/C.II/EM.1/3).

١- اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، في دورته الثانية

١١- *ترحب* بتحديد نتائج قابلة للتنفيذ، بما في ذلك وضع مجموعة من الممارسات الجيدة بشأن سياسات تنظيم المشاريع ووضع مؤشرات أساسية بشأن تطوير تنظيم المشاريع.

١٢- *تشجع* على استحداث أداة لرسم السياسات في مجال تطوير تنظيم المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك في حدود الموارد المتاحة للأونكتاد، بالاستناد إلى أطر السياسات العامة والمؤشرات الأساسية، ومع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستخلصة من سائر المؤسسات الحكومية الدولية والجهات صاحبة المصلحة المعنية.

١٣- *تشجع* الأونكتاد على أن يتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى من أجل وضع مؤشرات ذات صلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تُستخدم كأساس لصياغة توصيات فعالة تتعلق بالسياسات العامة؛ وأن يستكشف إمكانية وضع قائمة مشتركة بالمؤشرات المتعلقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار تكون مناسبة لواقع البلدان النامية، وأن يضطلع بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأقل نمواً؛ وأن يقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وأن يساعد واضعي السياسات في صياغة سياسات تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكون موجهة نحو التنمية.

(٣) كما اعتمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي، في دورته الثانية

١٤- *ترى* أن النهوض بالاستثمار، العام منه والخاص، في القطاع الزراعي هو واحد من العناصر الرئيسية للتصدي للتحدي الذي يمثله انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتحقيقاً لهذا الغرض، تقر بأهمية تحسين تخطيط الاستثمار، وتقاسم المعارف والخبرات، وبناء القدرات، وتيسير التجارة في القطاع الزراعي، والتعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، تشجع الأونكتاد على أن يواصل عمله من أجل النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي.

١٥- *ترى كذلك* أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الزراعة وفي الصناعات والخدمات المتصلة بالزراعة، في ظل توافر الشفافية والتنظيم المناسب، يشكل عنصراً استراتيجياً هاماً يمكن أن يساعد في تعزيز قنوات تسويق منتجات البلدان النامية، وفي النهوض بالدراية التكنولوجية والمهارات الإدارية.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

١٦- *تشدد* على أهمية مجموعة من العناصر، كتهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار، لا سيما بالنظر إلى تزايد أهمية الاستثمار كقوة محركة للتنمية، ولنقل التكنولوجيا.

١٧- *تشير* إلى الأثر الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في الأرياف وتعرب عن تأييدها لمشروع وضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بالاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد الحاجة إلى انتهاج عملية تتسم بالشفافية والشمول تُتيح مساهمة غزيرة من الحكومات ومن جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وتطلب إلى الأونكتاد أن يواصل تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى تحقيقاً لهذا الغرض، وذلك تمشياً مع قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤ وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٩.

١٨- *تشير* إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في التصدي لآثار تغير المناخ على التجارة والاستثمار في البلدان النامية، وتطلب إلى الأونكتاد أن يركز فيما يقوم به من تحاليل تتعلق بالسياسات العامة على القضايا المتصلة بالتجارة والاستثمار، وذلك وفقاً للمهمة المنوطة به بموجب الفقرة ١٠٠ من اتفاق أكرا.

١٩- *تشير* إلى أنه من المهم أن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى التي تتمتع بخبرات عالية فيما يتعلق بقضايا الاستثمار الدولي، بتحديد ومعالجة التحديات المطروحة والفرص المتاحة فيما يتصل بالاستثمار الدولي، من أجل المساهمة بفعالية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع البلدان. وترحب في هذا الصدد بالتعاون القائم مع مؤسسات أخرى في مجال إعداد تقارير فصلية عن التدابير التي تؤثر في الاستثمار الدولي.

٢- اجتماعات الخبراء الأحادية السنة

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية

٢٠- *تشجع* الحكومات على أن تنظر في إدراج تكنولوجيات الطاقة المتجددة في السياسات الوطنية، وتقر بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة والاستثمار في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٢١- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يقوم، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، وبالتعاون مع سائر المؤسسات المعنية، بتحليل أفضل الممارسات في مجال النهوض بالاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على الهياكل الحافزة وتدعيم تطوير المشاريع.

اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

٢٢- *تؤكد* على أهمية وجود بيئة مواتية تسمح للاستثمار الأجنبي المباشر بأن يؤدي دور العامل الحافز للتنمية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك دور الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة في النهوض بالطاقة الإنتاجية المحلية عن طريق تشجيع زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد وتعزيز الكفاءة التكنولوجية والتنظيمية. وتلاحظ أن عدم كفاية القدرات المحلية يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتأثيرها على التنمية. وتشير كذلك إلى أهمية عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار، بما في ذلك عمليات استعراض سياسات الاستثمار.

٢٣- *تقر* بأن تعزيز الاستثمار وتراكم رأس المال يتوقف على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة وحشد الموارد المحلية، وأن الاقتراض الأجنبي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تمويل الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لبناء القدرات الإنتاجية والارتقاء بها، ولا سيما عندما يتعذر الحصول على النقد الأجنبي عن طريق الصادرات.

٣- فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٢٤- *تحيط علماً* بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السادسة والعشرين كما يرد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/54، وبالاستنتاجات المتفق عليها المضمنة في التقرير.

٢٥- *توافق* على جدول الأعمال المؤقت الذي اقترحه فريق الخبراء لدورته السابعة والعشرين.

ثالثاً - موجز أعده الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، السيد سوبتشاي بانيتشباكدي، ببيان افتتاحي. كما أدلى ببيان كل من: (أ) ممثل كوبا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ و(ب) ممثل بنغلاديش باسم المجموعة الآسيوية؛ و(ج) ممثل كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و(د) ممثل مصر باسم المجموعة الأفريقية؛ و(هـ) ممثل إسبانيا وممثل البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي؛ و(و) ممثل هنغاريا باسم المجموعة دال؛ و(ز) ممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً؛ و(ح) ممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الدول التالية باسم بلدانهم: إندونيسيا والجزائر والجمهورية الدومينيكية والصين وهايتي. كما أدلى رئيس اللجنة ببيان.

٢- وفي الوقت الذي تكافح فيه البلدان من أجل تجاوز الآثار المترتبة على الأزمتين المالية والغذائية اللتين شهدهما العالم مؤخراً، سلّط الأمين العام للأونكتاد الضوء على أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي. وقال إنه على الرغم من الحاجة الملحة لزيادة الاستثمار في الزراعة - سواء لضمان الأمن الغذائي أو لدعم التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل - لا يزال مستوى الاستثمار في هذا القطاع متدنياً. ففي العديد من البلدان، لن يكون الاستثمار المحلي في الزراعة كافياً، بل يلزم تعبئة تمويل خارجي من مصادر خاصة وعامة من أجل زيادة القدرات الإنتاجية في هذا المجال. وأضاف قائلاً إن من شأن الاستثمار الأجنبي من قبل الشركات عبر الوطنية أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة التي تخدم مصلحة الفقراء، من خلال المشاركة المتزايدة في الإنتاج الزراعي بوسائل أخرى غير المساهمة في رأس المال، مثل الزراعة التعاقدية. وبالنظر إلى أن هذه الأنشطة قد تزايدت في السنوات الأخيرة، فقد تزايد الضغط من أجل العمل على المستوى المتعدد الأطراف لوضع مجموعة من المبادئ فيما يخص "الاستثمار المسؤول في الزراعة". ولهذه الغاية، أشار الأمين العام للأونكتاد إلى الدور الهام للأونكتاد في قيادة هذا الجهد المنسق لدعم أفضل الممارسات في مجال الاستثمار الزراعي.

٣- وناقش الأمين العام أيضاً أهمية استثمار القطاع العام في الكفاءة الإدارية ودوره المحتمل في تيسير أنشطة الاستثمار - المحلية والأجنبية - في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ففي فترة الضعف الراهنة في النمو الاقتصادي، يمكن لهذه الاستثمارات أن تحقق

عوائد هامة – لا عن طريق خفض التكاليف التي تتحملها الحكومات فحسب، بل أيضاً من خلال تهيئة بيئة أكثر جاذبية لجميع المستثمرين عن طريق زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ بالعمليات الإدارية. وأضاف قائلاً إن من شأن التعاون الدولي من أجل تقاسم ونشر الحلول المتصلة بتيسير الأعمال التجارية، مثل "بوابة" الأونكتاد الإلكترونية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالاستثمار، أن يُسرِّع إلى حد كبير وتيرة عملية الإصلاح الإداري في البلدان النامية ويخفض كلفتها.

٤- وأشار الأمين العام إلى أهمية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مشدداً على أن التكنولوجيا، إلى جانب التجارة والاستثمار والتمويل، تدخل في صلب العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية. ولاحظ بصفة خاصة أن زيادة الدخل والحد من الجوع يتطلبان، في جملة ما يتطلبانه، توفر تكنولوجيا زراعية وصناعية حديثة. وقال إن الأونكتاد يؤدي، من خلال بحوثه وتحليلاته وما يقدمه من مساعدة تقنية، دوراً هاماً في دعم البلدان النامية لبناء قدراتها الذاتية. وأضاف الأمين العام قائلاً إن الأونكتاد يقوم أيضاً، من خلال الحوار المتعلق بالسياسات، بدعم المسؤولين عن رسم السياسات العامة في البلدان النامية من أجل تذليل العقبات التي يواجهونها في تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض النمو والتنمية.

٥- وفي معرض الإشارة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية، شدد رئيس اللجنة على ضرورة وضع برنامج عمل بشأن "المعونة من أجل الاستثمار" لمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تجاوز الأزمة وتنمية القدرات الإنتاجية، وأعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى نتائج حقيقية لا تقتصر على تقاسم أفضل الممارسات فيما بين البلدان بل يكون لها أيضاً تأثير على حياة أولئك المتأثرين بالأزمة.

٦- ولاحظ رئيس اللجنة أن الاجتماع ينعقد في منعطف هام، حيث يستعد المجتمع الدولي للاستعراض الثاني للأهداف الإنمائية للألفية ولمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقد أعربت جميع الوفود عن قلقها إزاء آثار الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر – حسبما يتجلى في انخفاض تلك التدفقات إلى البلدان النامية بما يزيد على الثلث من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩. وشدد معظم المتحدثين على حقيقة أن الأزمة قد أصبحت الآن أزمة تنمية وأن أشد البلدان فقراً هي الأشد تأثراً بها. وأبدت عدة وفود ارتياحها للأعمال المتصلة بالاستثمار التي يقوم بها الأونكتاد على نطاق واسع لمساعدة البلدان النامية، بما في ذلك المساعدة التقنية واستعراضات السياسات. وسلّمت عدة وفود بما يضطلع به الأونكتاد من عمل في مجال الرصد والإبلاغ بشأن انعكاسات الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على التنمية، الأمر الذي يتطلب مواصلة الأونكتاد لعمله في هذا المجال. كما شدد العديد من المتحدثين على أهمية العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٧- وشدد معظم الوفود على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المساعدة على التعجيل بعملية التنمية والحد من الفقر، والدور المحتمل لهذا الاستثمار في مساعدة البلدان الفقيرة على تجاوز تأثير الأزمة. وفي هذا السياق، شدد العديد من المندوبين على الأهمية التي تكتسيها، بالنسبة للبلدان النامية، تهيئة بيئة وطنية ودولية تمكينية مواتية للاستثمار من أجل التنمية وجدوى وأهمية إتاحة حيز سياساتي، يتسق مع الالتزامات الدولية وأفضل الممارسات، لتصميم وتنفيذ السياسات العامة لجذب الاستثمار. وفي هذا الصدد، شددت جميع الوفود على المساهمة التي تقدمها عمليات الاستعراض التي يجريها الأونكتاد لسياسات الاستثمار، فضلاً عن عمله المتعلق بتشجيع وتيسير الاستثمارات، في تهيئة الظروف اللازمة لتدعيم بيئة الاستثمار.

٨- وشددت وفود عديدة على أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملية التنمية، ولاحظت أن هذه المسألة هي إحدى المسائل الوثيقة الصلة بعمل اللجنة بموجب اتفاق أكرا. وأكدت عدة وفود أن الافتقار إلى القدرات التكنولوجية والبنى التحتية والمؤسسات والتمويل على المستوى المحلي يشكل حواجز رئيسية أمام نقل التكنولوجيا ويحول دون وصول البلدان النامية إلى المعارف واستيعاب التكنولوجيا. واعتُبر أن ثمة حاجة لوضع سياسات فعالة للتغلب على هذه الحواجز. وبالنظر إلى أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار بالنسبة للتنمية، فقد وُجه طلب محدد لإدراج بند مستقل على جداول أعمال اللجنة في المستقبل يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٩- وأشير أيضاً إلى الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية، وبخاصة عن طريق تهيئة مناخ أفضل للاستثمار. واقتُرح أن يتم التعامل مع التكنولوجيات الجديدة والناشئة بتركيز واهتمام خاصين نظراً لما تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من إمكانات لتقديم حلول لمشاكل ملحة مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة والتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.

١٠- وشدد العديد من المندوبين على ضرورة الاستثمار في البنى التحتية ونظم النقل، وعلى الإمكانات التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل تلك الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، شددت وفود عديدة على الإمكانات التي تنطوي عليها التحويلات المالية في خلق القدرات الإنتاجية في البلدان النامية.

١١- كما أشير إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية مواتية للقطاع الخاص وللاستثمار في مجال تنظيم المشاريع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، سلّمت الوفود بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها برنامج إمبريتيك في تيسير تطوير تنظيم المشاريع.

١٢- وفي أوقات الأزمة الحالية، لاحظت عدة وفود أهمية الكفاءة الإدارية في تيسير الأعمال التجارية، ولا سيما في التقليل من الحواجز التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحجم. ودعا بعض المندوبين إلى اضطلاع الدولة بدور استباقي إلى حد أبعد في تنظيم الأسواق الداخلية وفي تهيئة الظروف اللازمة للنمو.

١٣- وأشارت وفود عديدة إلى الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في معالجة تزايد اتفاقات الاستثمار الدولية وتعقيدها. كما أشارت إلى أهمية الحفاظ على المرونة.

١٤- وشددت الوفود أيضاً على أهمية الزراعة كمسألة محورية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – ولا سيما القضاء على الفقر والجوع. وأشارت إلى أن الأزمة الغذائية قد وجّهت انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي زيادة ضخمة شريطة أن توظف هذه الاستثمارات بطريقة مسؤولة ومستدامة. وسلّم المتحدثون بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وضمن الولايات المحددة في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤ في إعداد المبادئ المتعلقة بالاستثمار المسؤول في مجال الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٥- وقد سلّط عدة متحدثين الضوء أيضاً على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب كمكمّل للتعاون بين الشمال والجنوب في مجال الاستثمار، ووُجهت دعوات لزيادة الحوار فيما بين المناطق بشأن أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال منتدى الاستثمار العالمي المزمع عقده في الفترة من ٦ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في سيامن في الصين. وقدم أحد الوفود معلومات إلى اللجنة فيما يتعلق بهذا الحدث.

١٦- وأُدلي ببيانات بشأن آثار الهزة الأرضية العنيفة التي تعرضت لها هايتي، وتم التسليم بالدعم المقدم من المجتمع الدولي – بما في ذلك المساعدة المقدمة في وضع استراتيجية مشتركة لتشجيع الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية وهايتي، والتي تطلبت دعماً مالياً من المانحين.

١٧- وأعربت الوفود عن تقديرها لاجتماعات الخبراء الجديدة المتعددة السنوات وللفرصة التي تتيحها هذه الاجتماعات لتبادل الخبرات، وشجعت الأونكتاد على بذل المزيد من الجهود بغية زيادة التفاعل في هذه الاجتماعات وضمان أوسع مشاركة ممكنة للخبراء من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

١٨- وعرض مدير شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد الاتجاهات والتطورات الحديثة في مجال تدفقات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم بالاستناد إلى منتجَين أساسيين جديدين هما مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية (*Global Investment Trends Monitor*) ومرصد سياسات الاستثمار (*Investment Policy Monitor*). ورغم انهيار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع طرق دخولها إلى جميع التجمعات الاقتصادية خلال عام ٢٠٠٩، فإن التوقعات لعام ٢٠١٠ تشير إلى إمكانية انتعاش هذه التدفقات. وأشير إلى أن البلدان النامية مهيأة بصفة خاصة لزيادة التدفقات، إذ يبدو أن الانتعاش الاقتصادي العالمي قد بدأ يحدث في هذه البلدان.

١٩- وقد ظلت اتجاهات سياسات الاستثمار في عام ٢٠٠٩ تسير نحو الانفتاح والتيسير رغم أن تزايد ملكية الدولة في الشركات المعتلة و"انزلاق السياسات" في مجال التجارة قد أخذا يثيران تحديات محتملة. وبالرغم من أن تقليص "برامج الحفز" على نطاق العالم يمكن أن يضعف تدفقات الاستثمار، فإن من شأنه أيضاً أن يتيح للشركات مزيداً من الفرص لحيازة الأسهم التي تفرج عنها الحكومات. وقد تواصل تطور عملية وضع القواعد الدولية للاستثمار بمعدل سريع بتوقيع ما يقرب من معاهدتين من معاهدات الاستثمار أسبوعياً خلال العامين الماضيين.

٢٠- ولاحظ مدير شعبة الاستثمار والمشاريع أيضاً تأثير الأزمة القوي على تنظيم المشاريع، وعرض العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في تحديد المجالات السياساتية ذات الأولوية لتنشيط تنظيم المشاريع. وقال إنه بالنظر إلى سير الاقتصاد العالمي في اتجاه انتعاش النمو، يتعين على المسؤولين عن رسم السياسات العامة المضي في طريق الإصلاح وأن ينشئوا الإطار اللازم لقطاع أعمال مستدام وديناميي يولد فرص العمل ويشجع تنظيم المشاريع والابتكار.

باء - الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢١- في ضوء زيادة النشاط الاستثماري والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في القطاع الزراعي في البلدان النامية - وتسليماً بالفرص المتاحة والمخاطر الماثلة وبعد إجراء عملية تشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الأخرى - اقترحت أمانة الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي قائمة مبادئ أولية أُطلِق عليها اسم "مبادئ الاستثمار الدولي المسؤول في القطاع الزراعي تحقيقاً للتنمية المستدامة". وعرضت الأمانة هذه المبادئ التي كانت الموضوع الرئيسي للدورة، وتلا ذلك ملاحظات حول الموضوع أدلى بها متحدثون هم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، وممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات والقطاع الصناعي، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وأعقب ذلك نقاش تفاعلي.

٢٢- وسلّط المتحدثون والمندوبون الضوء على تنامي شواغل الأمن الغذائي العالمي الناشئة عن عدد من العوامل منها النمو السكاني، والتغيرات في الطلب العالمي، والقضايا البيئية. ورئي أن مواجهة هذه التحديات تستوجب زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي خلال العقود القادمة. وقد تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية خلال السنوات الماضية، ولا بد من زيادة المساعدة العامة المقدمة للتنمية الزراعية وإتاحة قدر كبير من الاستثمارات الخاصة الجديدة في هذا القطاع. وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً

هاماً في هذا المجال ولكن على الحكومات أن تبادر إلى دعم التأثيرات الإيجابية والحد من النتائج السلبية.

٢٣- وأُعرِب عن شواغل متنوعة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في البلدان النامية، مع التشديد على أن التنمية الزراعية بوجه عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص، ينبغي ألا يكونا على حساب أشد الناس فقراً. وتشمل المسائل التي يتعين النظر فيها خطر "الاستيلاء على الأراضي"، وضرورة تخفيف وطأة الفقر والجوع، ونتائج اضطراب الأسعار في أسواق السلع الأساسية، وحماية ما لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية من حقوق في الأراضي. ومن الضروري إضفاء مزيد من الشفافية على الاستثمار في القطاع الزراعي لا من جانب الحكومات فحسب وإنما من جانب الشركات أيضاً.

٢٤- وأيد الاجتماع، بصورة عامة، وضع مبادئ توجيهية للاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي تحقيقاً للتنمية المستدامة، بما في ذلك مواصلة الأونكتاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة العمل في هذا المجال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٤. ورحبت اللجنة بتقرير أُعد عن نتائج اجتماع مائدة مستديرة عقدت بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول، واستضافتها حكومة اليابان بالاشتراك مع حكومة الولايات المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في واشنطن العاصمة وشارك فيها أكثر من ١٥٠ شخصاً من الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، وعدد كبير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والشركات الزراعية. وذُكِر أنه ينبغي توخي الشفافية وإشراك الجميع في عملية وضع المبادئ التوجيهية. وينبغي الحرص على إيلاء مزيد من العناية لمعالجة بعض جوانب هذه المبادئ مثل النتائج الإيجابية التي ينبغي تحقيقها بالتقيد بالمبادئ، والجوانب البيئية، وإقامة توازن بين مسؤوليات المستثمرين ومسئوليات الحكومة.

٢٥- وعلاوة على ذلك، ينبغي الحصول على دعم جميع أصحاب المصلحة. وكما أشار أحد المتحدثين، يظل الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي مسألة مثيرة للجدل، ولا سيما في أوساط المزارعين في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، شدّد متحدث آخر على أن المبادئ يلزمها أيضاً دعم القطاع الخاص، وذلك تيسيراً للاستثمارات بدلاً من إعاقتها. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية نشر المبادئ، وأهمية المساعدة التقنية وغير ذلك من الأنشطة (بدءاً بالبحوث المعنية بالسياسات تحديداً وانتهاءً بإنشاء منبر لتبادل أفضل الممارسات).

٢٦- وختاماً، جرى التأكيد على أن المبادئ ينبغي أن تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود بالمنفعة على التنمية الزراعية بدلاً من الثني عنه كلية. وينبغي أن تساعد هذه المبادئ الدول الأعضاء على رسم سياساتها وتحديد أولوياتها. وينبغي أن تساعد المستثمرين على وضع استراتيجيات استثمارية وعلى توجيه سلوكهم في العمل. وذُكِر أن وضع المبادئ هو عملية مستمرة وأنه لا بد من مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وينبغي أن يكون الأونكتاد على أهبة

الاستعداد للمشاركة في هذه العملية، وينبغي له أن يُعد برامج للمساعدة التقنية لضمان المضي في نشر المبادئ – وما يتصل بها من بناء للقدرات – بحسب الاقتضاء.

جيم – استعراض سياسة الاستثمار في بيلاروس
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢٧- نظر الاجتماع في التقرير المعنون *"Investment Policy Review of the Republic of Belarus"* (استعراض سياسة الاستثمار في جمهورية بيلاروس) (UNCTAD/DIAE/PCB/2009/10).

٢٨- وشدّد الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الاستهلالية على أن بيلاروس تحفل بفرص الاستثمار، وهنّأ الحكومة على ما بذلته مؤخراً من جهود إصلاحية ترمي إلى تهيئة بيئة للأعمال التجارية أكثر شفافية وأقدر على المنافسة. وأشار إلى "استعراض سياسة الاستثمار" (الاستعراض) فقال إن أمانة الأونكتاد لاحظت أن بيلاروس تتمتع بقدرات هائلة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من جملتها موقعها الاستراتيجي بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وحجم سوقها وارتفاع مستوى المؤهلات في قواها العاملة، وبنيتها التحتية المتطورة.

٢٩- وأكدت أمانة الأونكتاد أيضاً أن الإصلاحات الأخيرة أفضت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٧. ولكن لوحظ أن الاستثمار الخاص في بيلاروس، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يزال متدنياً مقارنة ببلدان أخرى في رابطة الدول المستقلة. ويمكن تعليل ذلك جزئياً بما تبَقّى من معوقات أمام تنمية الأعمال التجارية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل المعوقات التي رصدها الاستعراض تدابير ضبط الأسعار، والإجراءات الإدارية المعقدة، وكثرة الضوابط، والتمييز في الحصول على مُدخلات الإنتاج، وتدني القدرة التنافسية الضريبية.

٣٠- وتناولت الأمانة أيضاً الاستراتيجية الموصى بها في الاستعراض لاجتذاب قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال هذا الاستثمار. واقترح الاستعراض بوجه خاص تحسين القواعد التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر بوسائل منها تحسين قوانين الاستثمار والنهوض بمناخ الاستثمار العام في مجالات مثل القدرة التنافسية الضريبية، وسياسة المنافسة، والكفاءة الإدارية. وأوصى الاستعراض بإزالة العقبات التي تحول دون تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بوسائل منها خفض الضرائب والأعباء الإدارية، وإزالة القيود على الأسعار) واعتماد سياسات لتعزيز تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل تدعيم وكالة تشجيع الاستثمار، ومساندة تطوير قطاع تنظيم المشاريع، وتصميم سياسات لإقامة الروابط. ودعا الاستعراض الحكومة إلى التمسك بالتزامها بتنفيذ التوصيات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه.

٣١- وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس عن تقديره لتوصيات الاستعراض وأكد مساهمة الاستثمار المباشر في التنمية البشرية، مضيفاً أن التقرير يشهد أيضاً على التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة وحكومة بيلاروس. وأبدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامه بدعم تنفيذ توصيات الاستعراض والجهود التي تبذلها الحكومة نحو تحسين بيئة الاستثمار.

٣٢- ورحب نائب رئيس وزراء بيلاروس، باسم حكومة بلده، بالاستعراض معتبراً إياه دراسة مستقلة وموضوعية، هامة وتأتي في حينها لعملية الإصلاح. وبعد أن قدم لمحة عامة عن الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر مؤخراً في بيلاروس، عرض بالتفصيل ما يتمتع به البلد من مزايا تنافسية وما يتيحه من فرص استثمارية. وذكر بوجه خاص أن بيلاروس أحد البلدان القليلة التي حافظت على مستوى عال من النمو الاقتصادي إبان الأزمة، كما تدل على ذلك المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي بقيت إيجابية. وأشار أيضاً إلى أن بيلاروس مصممة على المضي في سياسة الخصخصة مؤكداً أن النهج المتبع يركز على تلافي الأخطاء التي وقعت فيها بلدان أخرى.

٣٣- وقال إن حكومة بيلاروس تؤيد توصيات الاستعراض تأييداً كاملاً وأنها ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذها. وأفاد أن بعض التوصيات الداعية إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية اعتُمدت فعلاً، بما في ذلك خفض العبء الضريبي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنقيح شروط منح التراخيص. وتعهدت الحكومة أيضاً بالمضي في جهودها الرامية إلى زيادة تحسين مناخ الاستثمار.

٣٤- وعلقت بعض وفود الدول الأعضاء في الأونكتاد على الاستعراض وتوصياته. فرحبت بالتوصيات وأشادت بالجهود التي تبذلها الحكومة والتي أدت إلى تحسن بيئة الأعمال التجارية تحسناً ملحوظاً. وحيَّت عدة دول أعضاء أيضاً الاتحاد الجمركي الذي أقيم مؤخراً بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان والذي فتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمار في بيلاروس والمنطقة. إلا أن بعض الوفود أعربت عن قلقها حيال بطء تطبيق بعض الإصلاحات وتأثير ذلك على الشركات الأجنبية، مشيرة إلى استمرار وجود بعض التمييز بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص. وشجعت الوفود أيضاً الحكومة على المضي في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعتها إلى تنفيذ توصيات الاستعراض تنفيذاً كاملاً.

٣٥- وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة أن تضطلع بعمليات استعراض لسياسة الاستثمار في بلدان أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، دعت هذه الوفود المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي اللازم للقيام بهذه الأنشطة.

٣٦- ووصف بعض ممثلي المجتمع الاستثماري الدولي العريض الذي حضر المناقشة تجاربهم الاستثمارية في بيلاروس. وسلموا بأن الحكومة اتخذت تدابير هامة لتحسين المناخ الاستثماري منذ عام ٢٠٠٧، جاعلة من بيلاروس مكاناً أكثر جاذبية للاستثمار. ولكنهم

ذكروا أن القواعد التنظيمية لا تزال معقدة وأنها تتغير مراراً مما يجعل من التخطيط لإقامة عمل تجاري وإدارته أمراً صعباً. إلا أنهم أفادوا أن الحكومة منفتحة للحوار وأنها تسعى لتعزيز التعاون الفعال.

٣٧- وكدليل على التزام الحكومة بعملية الاستعراض وبتنفيذ توصياته، وقعت بيلاروس والأونكتاد على مذكرة تفاهم جديدة في نهاية الاجتماع من أجل إضفاء طابع رسمي على تعاونهما.

دال - استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٨- نظر الاجتماع في التقرير المعنون *"Investment Policy Review of El Salvador"* (استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور) (UNCTAD/DIAE/PCB/2009/20).

٣٩- وأشاد الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، بحكومة السلفادور لموقفها المنفتح إزاء الاستثمار الأجنبي وللتقدم الذي أحرزته صوب وضع إطار تنظيمي يمتاز بجاذبيته للمستثمرين وحمايته للمصالح الوطنية في آن واحد. وقد أثبت الانتقال السياسي السلس الذي شهده البلد في عام ٢٠٠٩ للعالم مدى نضج مؤسساته الديمقراطية، وزاد من رسوخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولكنه لاحظ أنه لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير في السلفادور لمكافحة الفقر وتقليص أوجه اللامساواة. ويمكن للسلفادور أن تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر استخداماً أفضل بوصفه وسيلة لبناء القدرة التنافسية للشركات المحلية والنهوض باقتصاد البلد.

٤٠- وشجع الأونكتاد الحكومة على وضع سياسات تحقق أقصى منفعة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تكوين رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية، والارتقاء بالشركات المحلية وتحديثها، واستحداث قطاعات إنتاجية جديدة، ونقل التكنولوجيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى التقرير بثلاث استراتيجيات رئيسية هي: (أ) تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القدرة التنافسية الوطنية؛ و(ب) استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيقاً للتنمية المستدامة؛ و(ج) الركون إلى الاستراتيجيتين الآنفتي الذكر للمضي في تشجيع الاستثمار.

٤١- وسلمت الدول الأعضاء بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلفادور خلال العقدين الأخيرين لتحقيق التنمية من خلال الانفتاح الاقتصادي، مستشهدة في جملة أمور بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وصناديق المعاشات التقاعدية، ودولرة الاقتصاد في عام ٢٠٠١، وانضمام البلد إلى اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، واعتماده سياسات سوقية التوجه. وفي هذا الصدد، ذُكر أنه قد آن الأوان للسلفادور لكي تسعى إلى تحسين سمعتها أمام مجتمع المستثمرين بغية تعزيز استقرار البلد وتهيئة مناخ موات للاستثمار والنهوض بإمكانات

الأعمال التجارية. وأشير أيضاً إلى إمكان استخدام الجالية السلفادورية الكبيرة في الخارج في الترويج للبلد.

٤٢- وتُجمع الدول الأعضاء - ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة - على ضرورة وضع قواعد تنظيمية مناسبة لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الإنمائية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لتوصيات تقرير الاستعراض من أجل مواصلة تحسين البيئة القانونية والتنظيمية في السلفادور في مجالات من بينها الضرائب على الشركات، وقطاع الجمارك، والإطار التنافسي، وحماية الاستثمارات.

٤٣- وتعقيباً على توصيات تقرير الاستعراض، أشار المندوبون إلى ضرورة مواصلة تطوير رأس المال البشري في السلفادور، واعتبروا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي أولوية للبلد. وذكر بعض المندوبين أن نقص اليد العاملة ذات المؤهلات وندرة الناطقين بالإنكليزية يشكلان عائقاً أمام المستثمرين الأجانب. ولذلك شجع المشاركون السلفادور على رفع الحواجز القانونية القائمة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي بغية اجتذاب مؤسسات التفوق الأكاديمية الدولية، وعلى الانضمام إلى منتدى مدينة بولونيا للسياسات العامة من أجل تشجيع أنشطة التبادل الطلابي والأكاديمي.

٤٤- وشجع المندوبون على وضع استراتيجية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر "الأخضر" و"المسؤول" لتعزيز التنمية المستدامة على أساس توصيات تقرير الاستعراض، بالنظر إلى تزايد فرص العمل التجاري في تلك المجالات وما تزخر به السلفادور من إمكانات. ويمكن وضع حوافز ضريبية وغير ضريبية تحقيقاً لهذه الغاية، بما في ذلك اعتماد منهجية تحظى بقبول واسع للمحاسبة المتعلقة بانبعاثات الكربون على الصعيد الوطني.

٤٥- وأيد المشاركون في النقاش توصيات تقرير الاستعراض بشأن ضرورة التماس حكومة السلفادور مساهمة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، وبخاصة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وسلَّم المندوبون بأن البنية التحتية للطرقات عالية المستوى وبأن المستثمرين من القطاع الخاص أسهموا فعلاً في تطوير خدمات عالية الجودة في قطاعي الاتصالات والكهرباء، ولكنهم رأوا أن عدم وجود ميناء حديث جيد الأداء هو أحد أوجه القصور الرئيسية في بلد موجه نحو التصدير مثل السلفادور. وأكد المندوبون أن تجهيز ميناء "لا أونيون" للعمل بموجب عقد امتياز في أقرب وقت ممكن ينبغي أن يكون إحدى أولويات الحكومة. وعرضت بعض البلدان تقاسم تجربتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية.

٤٦- وأشار المندوبون إلى أهمية التوجه نحو التصدير في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة. وبإمكان السلفادور أن تستفيد لا من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب وإنما أيضاً من تدويل شركاتها المحلية عن طريق جعلها أكثر توجهاً نحو التصدير وعن طريق استطلاع المزيد من فرص الاستثمار الخارجي في أمريكا الوسطى. ويجري اتخاذ خطوات هامة تحقيقاً

لهذه الغاية، منها الجهود الراهنة لتحقيق أقصى قدر ممكن من أوجه التآزر في تشجيع الاستثمار والتصدير، في إطار الإصلاحات الجارية في وكالة السلفادور لتشجيع الاستثمار (Agencia de Promoción de Inversión de El Salvador) ووكالة البلد المعنية بتشجيع الصادرات (Exporta El Salvador) تحت إشراف اللجنة الوطنية لتشجيع الصادرات والاستثمارات (Comisión Nacional de Promoción de Exportaciones e Inversiones). وباستطاعة السلفادور إحراز مزيد من التقدم بمواصلة زيادة صادراتها عن طريق الاتفاقات التجارية الحالية مثل اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، وعن طريق تنويع شركاء البلد التجاريين، بوسائل منها اتفاقات التجارة الحرة الجاري التفاوض عليها حالياً بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي، وإبرام اتفاق ثنائي مع كندا.

٤٧- وأشير إلى ضرورة إلغاء بعض الحوافز الضريبية ومراجعة خطة المناطق الحرة لجعلها مطابقة لقواعد منظمة التجارة العالمية. ولوحظ في هذا الصدد أن السلفادور تعترف بالتزامها وبدأت فعلاً، بالتحاور مع القطاع الخاص، عملية لتعديل حوافزها الضريبية وخطتها المتعلقة بالمناطق الحرة لجعلها مطابقة تماماً لقواعد منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب.

٤٨- وأفادت حكومة السلفادور أنها بدأت فعلاً تنفيذ عدد من توصيات تقرير الاستعراض. ورحبت بعرض الأونكتاد تقديم المزيد من المساعدة التقنية، وتعهدت بمواصلة العمل بالاشتراك مع الأمانة فيما يتعلق باستعراض سياسة الاستثمار.

هاء - جائزة برنامج إمبريتيك لسيدات الأعمال

٤٩- رحبت اللجنة بتنظيم جائزة برنامج إمبريتيك لسيدات الأعمال وأعربت عن تقديرها للسيدة مارغاريتا ثيدينيو دي فيرناندير، السيدة الأولى للجمهورية الدومينيكية، والسيدة بيسيليا بوكوكو، المديرة التنفيذية لغرفة التجارة الإسبانية - الأمريكية والسيدة جيري إيلسدون، المسؤولة التنفيذية الأولى في مؤسسة Cinnamon Communications، لمشاركتهن في احتفال منح الجائزة. وهنأت اللجنة الفائزة بالجائزة السيدة بياتريس بياروهانغا (أوغندا)، والفائزة بالجائزة الثانية السيدة ماريا دي لا لوث أوسيس كلاين (شيلي) والفائزة بالجائزة الثالثة السيدة جوي سيماكاني (بوتسوانا)، فضلاً عن سبع مرشحات أخريات بلغن مرحلة التصفيات النهائية وهن السيدة غينيت فريسنبيت آزماش (إثيوبيا)، والسيدة ليليان أوكورو (نيجيريا)، والسيدة لينا هنديلة (الأردن)، والسيدة لوسيا ديسير (غيانا)، والسيدة أولغا ليديا آريان (الأرجنتين)، والسيدة يانسيسا دي فيغويريدو فيليلا آراوجو (البرازيل)، والسيدة فيفياتا شيفونغا (زمبابوي).

واو – دور الدول: الكفاءة في الاستثمار العام من أجل التنمية – تقاسم أفضل الممارسات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٠- قدَّم الرئيس هذا البند من جدول الأعمال ودعا نائب الأمين العام للأونكتاد إلى شرح الموضوع بتوسع في بعض الملاحظات الافتتاحية. وذكر نائب الأمين العام أن الموضوع الرئيسي الذي ينبغي معالجته في أثناء الاجتماع هو مجموعة من النهوج التي يمكن أن تتبعها الحكومات لتيسير امتثال الشركات للقواعد الوطنية إلى أقصى حد وتنقيح أفضل الممارسات في ميادين الحكومة الإلكترونية، والشفافية، وتبسيط الإجراءات المتصلة بالأعمال التجارية مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والقطاع غير الرسمي. وأسهبت أمانة الأونكتاد في عرض بند جدول الأعمال، مشددة على أهمية الاستثمار العام في الكفاءة الإدارية لتحقيق النمو والزيادة في الطاقة الإنتاجية (وبخاصة في أوقات الأزمات) ولتيسير الأعمال التجارية وتمكين الفقراء. وسلَّطت الأمانة الضوء على المواضيع الرئيسية لمذكرة القضايا (TD/B/C.II/8)، وأشارت إلى ثلاثة اتجاهات أساسية في الكفاءة الإدارية لتيسير الأعمال التجارية وهي: (أ) ينبغي أن يكون المستخدم هو محور الإدارة، أي ينبغي صياغة القواعد والأنظمة وتنفيذها مع أخذ احتياجات المستخدم في الحسبان؛ و(ب) مبدأ "إعطاء الصغير الأولوية" الذي يقضي بتكييف القواعد والإجراءات مع حالة الشركات الصغيرة في المقام الأول؛ و(ج) أهمية عمليات التبادل الدولي للخبرات وهي العمليات التي من شأنها تعجيل التحديث الإداري وتخفيض تكلفته بصورة ملحوظة.

٥١- وقدمت الأمانة أيضاً بياناً عملياً لاستخدام البوابة الإلكترونية التي تشمل فيما تشمل نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية للأونكتاد (برنامج حاسوبي للحكومة الإلكترونية جاهز للاستخدام ويسمح للحكومات بعرض الإجراءات الإدارية على شبكة الإنترنت)؛ وبوابة تيسير الأعمال التجارية، وهي منبر إلكتروني لتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في مجال تيسير الأعمال التجارية؛ وبوابة الأدلة الإلكترونية. وكان نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية وبوابة تيسير الأعمال التجارية محور عدد كبير من الأمثلة اللاحقة التي عرضتها الدول الأعضاء في أثناء المداولات.

٥٢- ودعا الرئيس مجموعة عريضة من المتحدثين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة وأدلى هؤلاء المتحدثون بتعليقات تناولت مختلف جوانب قضية الكفاءة الإدارية. وسلَّطت معظم التعليقات الضوء على التجارب العملية للدول الأعضاء في مجال وضع حلول للتبسيط، مثل إنشاء مجمعات للخدمات، أو تطبيق أدوات إلكترونية (مثل القواعد التنظيمية الإلكترونية) في بلدانهم لتبسيط تقديم الطلبات لإنشاء المشاريع ولعمل هذه المشاريع.

٥٣- وأكد معظم المتحدثين أهمية الكفاءة الإدارية في تخفيف عبء التكاليف الإدارية على المشاريع، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتيسير دخول أصحاب المشاريع الصغيرة في القطاع

الرسمي. ورُئي أيضاً أن تحسين الكفاءة الإدارية يسمح بالحد من سوء الإدارة ويشكل نهجاً مفيداً ضد الفساد. وشدد معظم المتحدثين على دور التكنولوجيا الحديثة، وبخاصة استخدام تكنولوجيا الإنترنت (بما في ذلك نظام القواعد التنظيمية الإلكترونية للأونكتاد) كأداة رئيسية لتحسين الشفافية والكفاءة في طريقة سير الإجراءات الإدارية اللازمة.

٥٤- وتناول عدد من المتحدثين أيضاً الحاجة إلى الدعم السياسي الرفيع المستوى في القضايا المتصلة بالكفاءة الإدارية على المستوى الكلي. ورُئي أن هذا الدعم أساسي لإجراء ترسيخ التغييرات اللازمة في الإطار التنظيمي وفي الهياكل والعمليات والممارسات الإدارية. ومن ناحية أخرى، رُئي أن التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ضروري لتطبيق نهج ينطلق من القاعدة لتغيير القواعد الإدارية وضمان عملية يكون محورها المستخدِم. وأعرب ممثلون عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية عن اهتمامهم بالعمل المشترك مع الأونكتاد في تحديد الحلول الحكومية ونشرها وتطبيقها لتيسير الأعمال التجارية.

٥٥- وحدَّد المتحدثون عدداً من الاستنتاجات المستندة إلى خبراتهم، على النحو التالي:

(أ) إن زيادة الكفاءة والشفافية في الإدارة تحد من الفساد كما أن استخدام تكنولوجيا الإنترنت يُعزز بصورة كبيرة الشفافية في الإجراءات الإدارية.

(ب) إن استخدام مجمعات الخدمات وتكنولوجيا الإنترنت يوضِّح الإجراءات للمستثمرين المحليين والأجانب، ومن ثمّ يُقلل الحواجز الإدارية التي يواجهها الاستثمار.

(ج) إن استخدام مجمعات الخدمات وتطبيق القواعد التنظيمية الإلكترونية في بعض البلدان عزَّز بصورة كبيرة معدل تسجيل المشاريع الجديدة وحفز الاستثمار، على الرغم من الأزمة المالية العالمية.

٥٦- وتمخضت المناقشات عن بعض التوصيات الرئيسية المتصلة بالسياسات العامة على النحو التالي:

(أ) ينبغي أن تنشئ البلدان مجمعات خدمات لإنشاء المشاريع ولغير ذلك من العمليات المتصلة بالأعمال التجارية، وأن تستخدم تكنولوجيا الإنترنت إلى أقصى حد في هذه العملية. وينبغي أن تكفل البلدان أيضاً وجود برامج لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ب) ينبغي أن تُثبِّت الحكومات إقامة مجمعات الخدمات، والأدوات الإلكترونية، والهياكل التنظيمية للإدارة العامة ضمن عملية إصلاح أوسع نطاقاً.

(ج) ينبغي أن تتبادل البلدان الخبرات في إطار عملية تحسين مستمرة تشمل تحديد الأدوات الحديثة والطرق الحديثة لتبسيط الإجراءات الإدارية دون التضحية بجودة القواعد التنظيمية. وينبغي بوجه خاص تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(د) ينبغي الاستمرار في توسيع البوابة الإلكترونية الخاصة بتيسير الأعمال التجارية والتي تسمح للبلدان بتبادل خبراتها وتضم حالياً ٨١ حلاً بحيث تتيح خياراً أوسع للحلول المتعلقة بزيادة الكفاءة الإدارية بغية تيسير الأعمال التجارية.

(هـ) ينبغي أن تتعاون البلدان مع الأونكتاد والمؤسسات الأخرى في تنفيذ الحلول المعروضة، بغية تشجيع القطاع الخاص (وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر) عن طريق تحديث القطاع العام.

(و) ينبغي التركيز على تحديد المعايير المستخدَمة لتعيين أفضل الممارسات في مجال تيسير الأعمال التجارية، وعلى الاستمرار في تحديد وتوثيق هذه الممارسات الجيدة. وينبغي أن يتعاون الأونكتاد في هذا الميدان مع المؤسسات الدولية الأخرى ومع الأوساط الأكاديمية.

زاي - تقارير اجتماعات الخبراء

١- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

(البند ٣(أ)'١' من جدول الأعمال)

٥٧- أحاطت اللجنة علما بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار عن أعمال دورته الثانية. وكان الهدف من اجتماع الخبراء هذا، الذي عُقد في الفترة ٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، هو تحديد العناصر الرئيسية لأطر السياسات العامة لتنظيم المشاريع والابتكار، فضلا عن السبل الفعالة لرصد وتقييم أداء الأنشطة المتعلقة بتنظيم المشاريع وبمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية. وعرض السيد أنس علمي حمدان، نائب رئيس الاجتماع ومقرره، تقرير الاجتماع.

٥٨- وشدد نائب الرئيس على أهمية تنظيم المشاريع والابتكار، بوصفهما عنصرين رئيسيين للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وبالتالي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد أيضا على أهمية الإطار الذي وضعه الأونكتاد للسياسات العامة لتنظيم المشاريع وقائمة الممارسات الجيدة المتعلقة بها، استناداً إلى ستة مكونات رئيسية هي: (أ) البيئة العامة المواتية لتنظيم المشاريع؛ (ب) الوعي بأهمية سياسات تنظيم المشاريع وإقامة الشبكات؛ (ج) التثقيف وتنمية المهارات في مجال تنظيم المشاريع؛ (د) الحصول على التمويل؛ (هـ) تطوير التكنولوجيا والابتكار؛ (و) الإطار التنظيمي.

٥٩- وأكد نائب الرئيس أهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار كمحرك رئيسي للاقتصادات القائمة على المعرفة وللتنمية الاقتصادية المستدامة، وأشار إلى أهمية وضع سياسات متسقة

تستند إلى الأدلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتُكيفَّ مع واقع البلدان النامية والتحديات التي تواجهها والفرص المتاحة أمامها. وفي هذا الصدد، قال إن عدداً من الخبراء رأوا أن القدرات المحدودة على تحليل بيانات العلم والتكنولوجيا والابتكار وندرة مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي تمثلان مشكلة بالنسبة إلى وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة؛ ولذلك فقد شدد الخبراء على ضرورة تعزيز وضع مؤشرات مناسبة وذات صلة بهذه المجالات وتتوافق مع السياق المحدد للبلدان النامية، وذلك لاستخدامها في رسم السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

٦٠- وأفاد نائب الرئيس أن الخبراء حدّدوا سلسلة من النتائج العملية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، بما في ذلك المضي في تطوير قائمة الأونكتاد للممارسات الجيدة المتعلقة بسياسات تنظيم المشاريع، لتكون بمثابة إطار متماسك للسياسات المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع وقاعدة لتبادل المعارف تربط بين الخبراء. وأضاف أن الخبراء قد دعوا الأونكتاد أيضاً إلى مواصلة العمل على وضع مجموعة من المؤشرات الأساسية لتقييم مدى فعالية سياسات تنظيم المشاريع، مع مراعاة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب المؤسسات والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. ومن شأن هذه المجموعة، إلى جانب إطار السياسة العامة، أن يكونا بمثابة أداة لرسم السياسات المتعلقة بتطوير تنظيم المشاريع في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦١- كما أفاد نائب الرئيس بأن الخبراء طلبوا إلى الأونكتاد أن يواصل تطوير بحوثه وتحليلاته للسياسات المتعلقة بقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأن يكون بمثابة منتدى للحوار المتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إن الخبراء شجعوا الأونكتاد على مواصلة استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، وعلى مواصلة التعاون مع منظمات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، ومع جهات معنية أخرى لوضع مؤشرات ذات صلة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لتوفير قاعدة لصوغ توصيات سياساتية فعالة. وأخيراً، قال إن الخبراء شجعوا الأونكتاد على التعاون مع المنظمات والجهات المعنية الأخرى في دعم البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نمواً - في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى مساعدة راسمي السياسات في صوغ سياسات ذات توجه إنمائي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٢- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

(البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال)

٦٢- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي عن أعمال دورته الثانية

(TD/B/C.II/MEM.2/6). وعرض نائب رئيس اجتماع الخبراء النتائج الرئيسية التي خلص إليها الاجتماع فيما يتصل بعمل اللجنة.

٦٣- وقد شملت القضايا الرئيسية التي تناولها اجتماع الخبراء ما يلي: (أ) إمكانيات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في قطاع الزراعة؛ و(ب) العوامل المحركة للاستثمارات الحديثة ذات الصلة بالأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية؛ و(ج) تدويل الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية في قطاع الزراعة وتجهيز الأغذية؛ و(د) التقدم المحرز في اتجاه وضع مجموعة من المبادئ المتصلة بالاستثمار المسؤول في قطاع الزراعة؛ و(ه) خيارات السياسة العامة لضمان التأثير المفيد للاستثمار فيما بين بلدان الجنوب على القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة.

٦٤- وقد كان هناك اتفاق عام في اجتماع الخبراء على أنه لا يمكن التصدي لتحديات "الأزمة الغذائية" دون معالجة سلسلة من القضايا القائمة منذ أمد بعيد، مثل قضية النقص المستمر في الاستثمار. وفي حين أنه لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسد وحده فجوة الاستثمار، فإنه يوفر روابط تسويقية هامة ويتيح الوصول إلى التكنولوجيا والمهارات الإدارية وهي أمور ضرورية لتنمية الزراعة.

٦٥- ولوحظ أيضاً أن الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي كانت العامل المحرك للاستثمارات الدولية في قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة، وهي استثمارات كثيراً ما تنطوي على حيازة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، الأمر الذي أثار شواغل سياسية في عدد من البلدان المضيفة. وتم التشديد على أن أنشطة المستثمرين ينبغي أن تكون شفافة وخاضعة لضوابط تنظيمية سليمة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى المبادرات الرامية إلى إرساء مجموعة من المبادئ والممارسات الفضلى في مجال الاستثمار الدولي في قطاع الزراعة.

٦٦- وأُطلعت اللجنة أيضاً على الخيارات السياساتية المحددة التي اقتُرحت في اجتماع الخبراء. وتشمل هذه الخيارات ما يلي: (أ) ينبغي للبلدان أن تهيئ بيئة مواتية للاستثمار لأغراض الإنتاج الزراعي؛ و(ب) ينبغي وضع مشاريع قابلة للاستمرار في القطاع الزراعي من خلال اعتماد جملة تدابير منها المكننة وتحسين عمليات التسويق؛ و(ج) ينبغي توجيه الاستثمارات العامة نحو تطوير البنى التحتية من أجل تحسين البيئة الزراعية عموماً؛ و(د) ينبغي النظر إلى الزراعة التعاقدية دون امتلاك الأرض كبديل للاستثمار في الأراضي الزراعية؛ و(ه) يمكن للبلدان المستثمرة أن تقدم مساعدة مالية للمساهمة في تحسين مرافق الإنتاج الزراعي للبلدان النامية؛ و(و) ينبغي للبلدان النامية التي ترتفع فيها تكاليف المدخلات أن تنظر في الأخذ بنهج لخفض هذه التكاليف؛ و(ز) ينبغي تعزيز قدرة المزارعين بوسائل منها، مثلاً، التدريب وتوفير الأدوات الضرورية؛ و(ح) ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، تيسير تقاسم الخبرات بين البلدان عن طريق تنظيم اجتماعات وتوفير خدمات التعاون التقني لصالح الاقتصادات النامية.

٣- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية
(البند ٣(أ)'٣' من جدول الأعمال)

٦٧- تناولت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية التي عقدت تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية"، العناصر الرئيسية لأوجه التآزر بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر من منظور التنمية في مجالات التفاعل على مستوى الاقتصاد الكلي، وحالتين محدّدتين هما الزراعة وتغير المناخ.

٦٨- وذُكر أن تحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مرهون بعدد من الشروط وأن هذه التدفقات الرأسمالية الأجنبية الوافدة قد لا تسفر دوماً عن نتائج إنمائية إيجابية. غير أنه ما دامت مستويات الاستثمار المحلي متدنية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، فإن بإمكان الاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم في أرصدة رأس المال وأن يُدخل إلى هذه البلدان تكنولوجيات جديدة على نحو يخدم أهدافها الإنمائية الاستراتيجية وطويلة الأمد. وأُشيرَ إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون معوّضاً أو مكمّلاً أو حتى معززا لتكوين رأس المال من جانب الشركات المملوكة محليا.

٦٩- بيد أن بعض الخبراء رأوا أن تفاوت تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي بين البلدان والمناطق يوحي بضرورة تنسيق استراتيجيات التنمية وسياسات الاستثمار الوطنية على نحو يضمن تحقيق أقصى قدر من التآزر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي. ويُعاد النظر، في ضوء الأزمة المالية الحالية، في الدور المتصور لكلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، وفي العلاقة بينهما في إطار عملية التنمية. وأُشيرَ إلى ضرورة التشجيع على تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمارات من أجل التنمية ونقل التكنولوجيا.

٧٠- وأشير أيضاً إلى أن ثمة حاجة قوية وملحة لزيادة الاستثمار في قطاع الزراعة في البلدان النامية، وهو مجال يمكن أن تسهم فيه الاستثمارات الأجنبية والمحلية على السواء. وقد استكشف الخبراء إمكانات إيجاد أوجه تآزر بين هذه الاستثمارات بنوعيها وتعزيزها، وتطرقوا إلى الخيارات السياساتية في هذا الصدد واستعرضوا أمثلة عليها. وتطرق الخبراء أيضاً إلى الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة وما يثيره هذا الاستثمار من شواغل. وتشمل الشواغل المتعلقة بالاستثمارات في قطاع الزراعة قلة فرص وصول المزارعين المحليين إلى المياه والأراضي، وما يترتب على ذلك من أثر مزعزع لاستقرار المجتمع وإمكانية فقدان الوظائف في القطاع الزراعي بسبب الزيادة في الكفاءة. وسُلط الضوء في هذا الصدد على المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي والوصول إلى الأراضي وممارسات "الاستيلاء على الأراضي"، كما نوقشت بعض الحلول الممكنة لهذه المشاكل.

٧١- وأقر الخبراء بأن بمقدور الشركات عبر الوطنية أن تشارك في الإنتاج الزراعي ليس عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وحده، وإنما أيضاً بأشكال مشاركة غير سهمية، ومنها

ترتيبات الزراعة التعاقدية. كما ناقشوا بعض التدابير المحددة الرامية إلى تعزيز ترتيبات الزراعة التعاقدية وجعلها مجدية للمزارعين المحليين.

٧٢- وقد سلط عدة خبراء الضوء على أسباب انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة، وهو ما يرجع في جزء منه إلى الإعانات والقيود المتعلقة بملكية الأراضي، بما في ذلك القدرة على الوصول إلى الأراضي. كما أُبرزت أهمية الشركات عبر الوطنية في مجال التنمية الزراعية، وأشير إلى ضرورة وضع مبادئ للاستثمار الدولي المسؤول في مجال الزراعة.

٧٣- أما بالنسبة لتغير المناخ، فقد رأى الخبراء، بالنظر إلى أن الاستثمارات اللازمة لأنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ستكون هائلة خلال العقود القليلة القادمة، أن التفاعل الوثيق بين المستثمرين المحليين والأجانب هو أمر فائق الأهمية، وإضافة إلى ذلك، فإن المسألة الأساسية هي كيف يمكن حفز المستثمرين الخواص، المحليين منهم والأجانب، لتطوير ونشر التكنولوجيات أو الدراية اللازمة. وأشار الخبراء إلى أن الاستثمارات المتعلقة بتغير المناخ، بنوعيها المحلي والأجنبي، هي استثمارات جديدة نسبياً ولا تزال البلدان في طور وضع الأطر السياساتية المرتبطة بها. ولاحظوا كذلك أن المشاكل المرتبطة بآلية التنمية النظيفة قد نوقشت. وإلى جانب الآليات الدولية، يمكن للبلدان النامية أن تمضي قُدماً في إنشاء أسواق للتكنولوجيات المنخفضة الكربون، وهو ما بدأ به بعض البلدان بالفعل. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع منخفضة الكربون أن يلعب دورا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها في البلدان النامية، وفي مواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

٤- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٧٤- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السادسة والعشرين (TD/B/C.II/ISAR/54).

٧٥- وعرض السيد سيد أسد علي شاه (باكستان)، رئيس الدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، تقرير الفريق المقدم إلى اللجنة. وسلط السيد شاه الضوء على عدد من الأنشطة التي اضطلع بها الفريق منذ الاجتماع السابق للجنة، بما في ذلك: (أ) عقد الدورة السادسة والعشرين؛ و(ب) تنظيم حلقة عمل بشأن المعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام؛ و(ج) عقد مؤتمر بشأن الأزمة المالية وانعكاساتها على بنية الإبلاغ المالي والاستقرار المالي على المستوى الدولي؛ و(د) الأنشطة التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد فيما يتعلق بالاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى وبالقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بالدورة السادسة والعشرين للفريق، لاحظ رئيس الدورة أن تلك الدورة قد حققت نجاحاً من نواحٍ عديدة. فقد أسهمت في

معالجة احتياجات بناء القدرات الخاصة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية تدعيم نظمها المحاسبية وتحسين نوعية الإبلاغ من قبل الشركات العاملة في نطاق الولاية القضائية لكل منها. ولاحظ كذلك أن الآراء والتعليقات الواردة من المشاركين من خلال الرد على الاستبيانات تدل على مستوى عال من الرضا فيما يتعلق بالمواضيع التي تناولتها الدورة السادسة والعشرون للفريق ومستوى الحضور فيها وتنظيمها. وشدد رئيس دورة الفريق على الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء بالمعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام وكرر الطلب الموجه من الدورة السادسة والعشرين للفريق إلى الأونكتاد للنظر في سبل ووسائل إدراج المناقشات الخاصة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام في الدورات المقبلة للفريق.

٥- تقرير اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية

(البند ٣(ج)'١' من جدول الأعمال)

٧٦- عُرض على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند من جدول الأعمال، تقرير اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية (TD/B/C.I/EM.3/3). وقد عُقد الاجتماع في الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٧٧- وعرض السيد خوندكر تالها (بنغلاديش)، رئيس اجتماع الخبراء الأحادي السنة، تقرير الفريق المقدم إلى اللجنة. وأشاد بالأونكتاد لما حققه الاجتماع من نجاح، سواء من حيث الحضور (١٣٠ مشاركاً من ٥٣ بلداً) أو من حيث تنظيمه الابتكاري الذي أتاح للمشاركين المشاركة على نحو أكمل وبصورة بناءة في تحديد مجالات العمل الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية/الدولية، فضلاً عن الأدوار التي يمكن للأونكتاد الاضطلاع بها. وشدد على اتفاق الخبراء على أن أية استراتيجية تتصل بنشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية ينبغي أن تُدمج في إطار خطط تنمية ريفية وخطط استثمار وطنية أوسع نطاقاً. كما شدد الخبراء على أن نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة يجب أن يكون ملائماً لاحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية ويجب أن يشتمل على مشاركة كاملة من قبل الجهات صاحبة المصلحة. وينبغي العمل بمزيد من الفعالية على تشجيع شراكات التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب من أجل نقل التكنولوجيا - بما في ذلك العمل على استحداث عمليات محلية في مجالي الصناعة التحويلية والخدمات وبناء القدرات والتدريب - كما ينبغي إنشاء آليات لتقديم الدعم المالي للبدء في تنفيذ هذه الأنشطة.

٧٨- وقدم الخبراء عدداً من التوصيات المتعلقة بالعمل الذي ينبغي أن يضطلع به الأونكتاد. فهناك أولاً دور واضح للأونكتاد في إجراء بحوث مستقلة بشأن النُهج المتكاملة لمعالجة تكنولوجيات الطاقة المتجددة كأداة لتحقيق التنمية التي تخدم مصلحة الفقراء. ومن هذا المنطلق، اعتُبر أنه ينبغي للأونكتاد أن يحلل أفضل الممارسات في تشجيع البحوث المتعلقة

بتكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطويرها ونشرها من أجل التنمية الريفية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الهياكل الخاصة بتقديم الحوافز وتعزيز تطوير المشاريع، وأن ييسر تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين البلدان والمجتمعات المحلية. وثانياً، ينبغي للأونكتاد أن يشجع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة من أجل التنمية الريفية وفقاً لاتفاق أكرا. ويمكن أن يؤدي الأونكتاد دوراً تنسيقياً في نشر المعرفة المتعلقة بمختلف تجارب ونُهج نقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكذلك المعرفة المتعلقة بتنمية قدرات الابتكار المحلية المرتبطة بذلك. وثالثاً، ينبغي للأونكتاد أن يواصل توسيع تعاونه مع المنظمات الدولية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وهذا التعاون يشمل المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك مثل العلاقة بين تكنولوجيات الطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة.

٦- تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

(البند ٣(ج)'٢' من جدول الأعمال)

٧٩- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمه رئيس اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعّال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية، عن أعمال هذا الاجتماع الذي عُقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ (TD/B/C.II/EM.1/3). ومن بين الجلسات الست لاجتماع الخبراء، هناك جلستان تناولتا موضوعي "الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل بناء القدرات الإنتاجية" و"بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية"، وكانتا وثيقتي الصلة بصفة خاصة بعمل اللجنة.

٨٠- وقد أُبلغت اللجنة بأن اجتماع الخبراء قد ناقش جملة قضايا منها الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات الإنتاجية، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعارف ولإتاحة الوصول إلى الأسواق.

٨١- وقد أُعرب في اجتماع الخبراء عن عدد من وجهات النظر المختلفة بشأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر. ولاحظ الخبراء أن عدداً من البلدان النامية يواجه صعوبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن عدم توفر القدرات المحلية يمكن أن يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة ومن تأثيرها على التنمية. وينبغي النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محفزاً للتنمية، ويمكن أن يعزز القدرات الإنتاجية المحلية عن طريق تشجيع زيادة استخدام الموارد وتوزيعها على نحو أكثر كفاءة.

٨٢- ولوحظ أنه تم الإعراب عن وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالحاجة إلى وجود سياسة صناعية لتحديد الأولويات ووضع استراتيجية صناعية قبل تحرير الاستثمار. وفيما يتعلق بالسياسات اللازمة لتحقيق أقصى مساهمة ممكنة للاستثمار الأجنبي المباشر في بناء

القدرات الإنتاجية، اقترح الخبراء استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به المستثمرون المغتربون فضلاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية، ضمن جملة مصادر محتملة أخرى.

رابعاً – المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١- افتتح السيد موريس بيتر كاجيمو كيوانوكا (أوغندا)، رئيس لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في دورتها الثانية، الدورة الثانية للجنة في قصر الأمم بجنيف، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد موريس بيتر كاجيمو كيوانوكا (أوغندا)

نواب الرئيس: السيد هيرفوي كوركو (كرواتيا)
السيد موريسيو ألفريدو بيريز زيبيدا (هندوراس)
السيد حميد بايدي نيجاد (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد كينيشي سوغانوما (اليابان)
السيد ويسلي شولتز (الولايات المتحدة الأمريكية)

المقرر: السيدة مارثا مورينو (باراغواي)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.II/6). وبذلك كان جدول الأعمال على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تطوير المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:

'١' اجتماع الخبراء بشأن التكنولوجيات الخضراء والمتجددة كحلول للطاقة من أجل التنمية الريفية

'٢' اجتماع الخبراء بشأن مساهمة الموارد الخارجية واستخدامها الفعال من أجل التنمية، ولا سيما لبناء القدرات الإنتاجية

٤- دور الدول: الكفاءة في الاستثمار العام من أجل التنمية - تقاسم أفضل الممارسات

٥- الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة[٤]

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٤- في الجلسة العامة الختامية، أذنت اللجنة للمقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

(٤) لم تتم مناقشة البند ٦ في اجتماع اللجنة بسبب ضيق الوقت.

مرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
الأرجنتين
الأردن
إسبانيا
إسرائيل
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
الجزائر
جزر القمر
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهوريـــة مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
سويسرا
صربيا
الصين
العراق
عمان
غانا
غينيا - بيساو
فرنسا
الفلبين
فنلندا
فيجي
قبرص
قطر
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كندا
كوبا

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/Inf.2.

كوت ديفوار
كولومبيا
كينيا
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
النمسا
نيبال
نيجيريا
نيكاراغوا
هاييتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وحضر الدورة المراقب التالي:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو برامجها أو هيئاتها التالية ممثلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥- وكات الوكالات المتخصصة أو المنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والحرة
مهندسو العالم